خامسا: نماذج تطبيقية للاستراتيجية الأمنية

أولا: استراتيجية تحقيق الأمن الوطني الجزائري:

تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية ترتكز إلى مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الأمن الشامل. وبناء عليه، سيتم توضيح كل منهما:

-أبعاد الأمن انطلاقا من مقاربة الأمن الإنساني:

-الأمن الفردي: يعيش الفرد الجزائري أجواء من القلق والتوتر فرضتها الظروف الحياتية الصعبة، مثل أزمة السكن، أزمة الشغل، مشاكل البيروقراطية، الأخطار المرورية... وهو وضع أدى إلى تراجع الآفاق والتطلعات المستقبلية لدى الأفراد.

-الأمن السياسي: ضعف أداء الطبقة السياسية- السلطة والمعارضة- وهو ما سيتوجب الإصلاحات السياسية المعتمدة تفعيلا للممارسة أعمق من مجرد اختصار النظر إليها على أنها مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية. ولابد من الرقي بالعمل السياسي والرفع من مستوى الأداء بما يساعد على بناء مؤسسات سياسية قوية لا تقل مشروعيتها باعتبار ذلك الأنجع لأمن الدولة.

- الأمن المجتمعي: يتعرض المجتمع الجزائري للكثير من الظواهر الاجتماعية الدخيلة على قيمه نتيجة التحول الاجتماعي واتساع الهوة ونقص التواصل بين الأجيال المشكلة للنسيج الاجتماعي. كما يعاني المجتمع شيوع الإحساس بانعدام الأمن نتيجة تفشي الجرائم الصغيرة وانتشار المخدرات وضعف الوازع الديني والأخلاقي، مع ضعف الردع في جانب المواجهة.

-الأمن الاقتصادي: لم ينعكس غنى الدولة على تحقيق الثراء في المجتمع، فالاعتماد على الريع النفطي حال دون البحث عن بدائل أنجع للاقتصاد الوطني المنتجة للثروة، وبناء عليه لم يحقق غنى الدولة الأمن الاقتصادي على الرغم من شراء السلم الاجتماعي. كما يبقى الاقتصاد رهين مستوى مؤشرات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

-الأمن الغذائي: لم تستطع الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يلبي حاجاتها الغذائية من مردود الإنتاج الفلاحي والصناعي الغذائي.

-الأمن البيئي: هناك جهد يبذل لتحسين الوضع البيئي في الجزائر، لكن تجدر الإشارة إلى تردي الوضع في المحيط العمراني والمناطق الحضرية وشبه الحضرية وحتى الريفية، نتيجة لتراجع المساحات الخضراء والتنزه والراحة العائلية.

-الأمن الصحي: على الرغم من تجاوز الجزائر الكثير من الأمراض والأوبئة؛ نتيجة الفقر والحرمان وتردي أحوال العيش الصحية والبيئية مثل الملاريا، حمى المستنقعات والكوليرا، إلا أن المشكل الأكبر الذي يعرفه مجال الصحة هو تردي المنظومة والخدمات الصحية ذات النوعية بالنسبة للمصابين بالأمراض المزمنة والخطيرة، أين يعانون نقص الأدوية وابتعاد مواعيد الأطباء الاختصاصيين. ومع ذلك تبقى الجزائر بلدا رائدا بالمقارنة مع نظيراتها من الدول في مجال الحماية والضمان الاجتماعي.

-أبعاد الأمن انطلاقا من مقاربة الأمن الشامل:

بالإضافة إلى مختلف أبعاد الأمن السابقة الذكر، تتسع مقاربة الأمن الشامل لتشمل التهديدات التماثلية ذات الطابع العسكري، والتي تشكل مصدر خطر على الأمن الوطني الجزائري لما يشهده الوضع الأمني من تردي على مستوى الحدود الجزائرية وما ورائها خاصة الجنوبية والشرقية منها:

- استمرار التوتر الحدودي المغربي الجزائري.

- تأزم الوضع في ليبيا وانعكاساته على الوضع المتأزم في مالي، وما لذلك من انعكاسات على أمن الجزائر:
  - بروز خطر إقامة دولة جديدة تقوم على أساس عرقي بالانتماء إلى الأصول الطوارقية
  - تزايد الخطر الإرهابي وانتشار تجارة السلاح في منطقة الساحل الافريقي، والتدخل الأجنبي في المنطقة.
  - استنزاف الجزائر ماليا وعسكريا بانفجار أزمات خطيرة على مقربة من حدودها.
  - تشتت القوى المسلحة الجزائرية في تأمين الحدود الواسعة والصعبة الأمر الذي يتطلب توفير مخصصات مالية إضافية واستثنائية كان من الأجدر توجيهها لخدمة المشاريع التنموية والاستثمارية. أين يبقى تأمين الحدود الوطنية الأولوية في سلم الاهتمامات.

إلا ان التهديدات السابقة لا تنفي امتلاك الجزائر مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية على قدر كبير من الاحترافية والاحساس بالمسؤولية والشعور بمقدار الرهانات المرفوعة. والشعب الجزائري يبقى من خصوصياته التضامن والاجماع الوطني أمام أبسط محاولات المساس بسيادة الجزائر وسلامتها الترابية.

تكمن أهمية الجيوسياسية من امتداد الدول وتأثرها وانفتاحها على الفضاءات الجغرافية المتنوعة التي فرضتها الجغرافيا الطبيعية والبشرية. وعلى اعتبار أن الجزائر دولة عربية إسلامية تمتد إلى عدة فضاءات المغرب العربي، الافريقي، المتوسطي، الإسلامي والإفريقي. هذا ما يجعلها تتقاطع وتؤثر وتتأثر بها لاسيما ما تعلق بالأمن الوطني ما يجعل قضايا أمن الحدود أمر معقد جدا.

فعلى المستوى الداخلي تبنت استراتيجية تأمين الدفاع الوطني والتماسك الاجتماعي وضمان السلم الاجتماعي، أما على المستوى الخارجي ما وراء الحدود فقد ركزت على كيفية مواجهة التهديدات التي تعترض امنها واستقرارها عن طريق آليات مواجهة التهديدات ما وراء الحدود بتوظيف الالية الدبلوماسية التنسيق والتعاون مع دول الجوار الإقليمي، نبذ كل اشكال العنف وصوره، تعزيز التعاون عبر التنسيق العربي -العربي في المجال الأمني عن طريق التكوين وتبادل الخبرات والمعلومات. وأيضا على المستوى الإفريقي والدولي؛ فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نالت الجزائر المصداقية والثقة في تجربتها في مكافحة الإرهاب والاستفادة منها إقليميا ودوليا. كما ركزت على استفحال أسباب الإرهاب مثل: الفقر والتطرف وما للتنمية من أهمية في تحقيق الأمن القومي، ومنه ركزت على تنمية الدول الافريقية ولاسيما منطقة الساحل.

أضف إلى ذلك التعاون الجزائري الأمريكي في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في سنة 2005 بهدف تعزيز الإمكانات وتطوير الجهود الاستباقية والاستخباراتية والمراقبة الأمنية لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي المقابل من ذلك، وفي إطار الحفاظ على السيادة الوطنية رفضت الجزائر استضافة قاعدة أفريكوم مع الإبقاء على تطوير التعاون الاستراتيجي. كما عملت الجزائر على تجريم الفدية؛ حيث قامت بإقناع دول العالم بضرورة تجريم الفدية. هذا بالإضافة إلى مبادرة 5+5 دفاع التي تعبر عن منتدى يضم دول من ضفتي المتوسط. وتعمل على مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر التي تهدد الطرفين.

إلا أنه الجهود السابقة تعترضها مجموعة من التحديات أهمها: النزاعات الممتدة مثل النزاع في مالي ونزاع الصحراء الغربية. والتهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب والتطرف، الهجرة غير الشرعية، التهريب وتجارة المخدرات، الفشل الدولاتي في ليبيا والتدخل الأجنبي في المنطقة المغاربية.

ثانيا: الاستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب الدولي:

الإرهاب ظاهرة عالمية تهدد مختلف المجتمعات والدول بدرجات متفاوتة، وتتداخل مع العديد من الظواهر مثل الصراع، الحرب، الجريمة والعنف. وقد عرفت تطورا وانتشارا مع نهاية الحرب العالمية الثانية في أوربا الغربية: فرنسا، إيطاليا واليابان مع الحركات اليسارية. كما أنه ارتبط بالأفكار الأيديولوجية

التي تهدف إلى التغيير السياسي لاسيما منذ الستينات من القرن العشرين، والامتداد إلى خارج الحدود الوطنية للدولة الواحدة ليصبح يعرف باسم الإرهاب الدولي وشمل كل قارات العالم.

تتعدد عوامل قيام الظاهرة الإرهابية إلا أنه يمكن أجمالها فيما يلي:

1-العامل السياسي والأمني:

-القمع السياسي/دكتاتورية الدولة: الظلم والاستبداد، التعديلات السياسية المفاجئة المتعلقة بنظام الحكم والتوجهات السياسية الداخلية.

-ضعف الأحزاب السياسية في المساهمة في حل مشكلات الدولة وعجزها عن تقديم طروحات ملموسة وواقعية.

-الفساد السياسي لاحتكار القوة والافتقار إلى الشفافية والمساءلة.

2-العامل الاقتصادي:

- الفقر وانتشار البطالة والديون وارتفاع الأسعار وانهيار العملات والعجز عن تلبية الحاجات الأساسية للأفراد مقابل طبقة ثرية تتمتع بكل الامتيازات (التأثر والانتقام).

-تعاظم دور الاقتصاد في الحياة الدولية (القوة الجديدة في تصنيف الدول بين غنية وفقيرة)

-تدمير الإرهاب لبعض اقتصاديات الدول: الإرهاب على خطوط الطيران، رعب وخسائر مادية وتعطيل النشاط السياحي.

-زيادة تصدير الأسلحة من خلال تشجيع الأنشطة الإرهابية بنشر القلاقل والفتن السياسية والاجتماعية وتجنيد المسلمين (التسلح ضد الإرهاب).

3-العامل الاجتماعي

-التفكك الأسري، وما يترتب عنه من مشاكل نفسية ومادية.

-انتشار الجهل وتدهور الظروف المعيشية وغياب العدالة الاجتماعية.

-التقدم الحضاري (الجريمة المنظمة والإرهاب)

-الفراغ (انضمام الشباب إلى الجماعات المتطرفة لاسيما في ظل الفقر والظلم والاضطهاد).

4-العامل الديني:

-الفهم الخاطئ للعقيدة وقواعدها.

-الجهل بمقاصد الشريعة (تطرف الشباب)

- حفظ النصوص دون فهم وفقه والابتعاد عن العلماء

-اعتبار الإسلام عدو للغرب (المسلمين هدف جرائم إرهاب الدول الغربية في العراق، السودان وليبيا).

5-العامل الإعلامي:

-طرح القضايا أمام الرأي العام من خلال جذب انتباه الرأي العام بالاستناد إلى الاستراتيجية الإعلامية في الأعمال الإرهابية (ارهب عدوك وانشر قضيتك)

-جذب الانتباه من أجل كسب التأييد ثم الضغط على الدولة للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل.

-بث الرعب والفزع في النفوس مما يساعد على تحقيق الأهداف.

-تشويه صور الجماعات الإرهابية الأخرى من طرف جماعات إرهابية أمام الرأي العام (في حالة عدم اتفاق الجماعات).

-التطور العلمي الحديث لوسائل الاعلام (الدعاية عن طريق الفعل والأعمال الإرهابية تستهدف النشر والذيوغ مثلا انفجار قنبلة يلفت الأنظار أكثر من 100 خطاب سياسي نستدل هنا بأحداث 11 سبتمبر 2001.

6-الإنفتاح العالمي

-القرية العالمية (الكونية) غياب الجغرافيا.

-تأثر كل دولة بالتغيرات العالمية.

-حرية التعبير والمعتقد

-الديمقراطية وتطبيق الحكم الراشد

-المناداة بتطبيق واحترام حقوق الإنسان.

7-الأمن العالمي:

-غياب المنظمة الدولية الفعالة التي تمنع استخدام الإرهاب كعملاء أو وكلاء لتسيير دول أخرى.

-اعتبار الإرهاب قضية عالمية تمس الأمن الدولي

8- الفساد المعولم:

-تزايد الفساد نتيجة الآثار السلبية المتعددة والمتنوعة للعولمة؛ حيث أصبح متعدد الأشكال ومترامي الآثار على المستوى العالمي لتمس كل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

-نمو الشبكات الإجرامية على الصعيد الدولي وسهولة تحقيق الثراء عن طريق استعمال الأعمال غير المشروعة مثل: التجارية غير المشروعة في السلاح، تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، وتبييض الأموال.

النجاح في التصدي لظاهرة الإرهاب الدولي يتطلب التنسيق بين الدوائر الأمنية الثلاثة

على المستوى الوطني: من أهم الاليات الوطنية الهادفة إلى مواجهة الإرهاب ما يلي:

-التشريعات الوطنية، والتي تسمح بتطبيق إجراءات صارمة في مجال مكافحة الإرهاب نتيجة لخطورة الظاهرة وانعكاساتها على أمن الدولة والمجتمع. ومثال ذلك الجزائر، مصر، تونس.

-الضربات الاستباقية: التي تسبقها عمليات البحث والتحري ومن ثم اكتشاف المواقع ومحاصرتها والقضاء عليها.

-المداهمات المستمرة لمناطق تركز الإرهاب لاسيما الجبال والقرى

-الإصلاحات الشاملة لتحقيق الديمقراطية، التعددية السياسية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية كإجراءات استباقية ووقائية للحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته وضمان الانسجام السياسي.

على المستوى الإقليمي:

تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات والدعم الفني في كل المجالات المرتبطة بمكافحة الإرهاب في المنطقة العربية لاسيما ما تعلق بتأمين الحدود، مراقبة حركة البضائع والأشخاص وتأمينها من الهجمات الإرهابية ومكافحة التطرف وانتشار السلاح والجريمة المنظمة واستخدام الانترنت من طرف الإرهابيين.

على المستوى الدولي:

تتمثل الآليات الدولية لمواجهة الإرهاب أساسا في جهود الأمم المتحدة ودور الجمعية العامة في مكافحة الإرهاب. ويتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية أممية لمكافحة الإرهاب سنة 2006.

ومن بين أهم الاتفاقيات الدولية اتفاقية 1963 لتحسين الجهود ومعالجة الظروف المساعدة على انتشار الإرهاب ومنعه ومكافحته، وتعزيز قدرات التصدي له مع ضمان احترام حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون في مكافحته.

ويتم العمل في إطار فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب؛ حيث تقوم بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية وغير الإقليمية منها منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة اليونسكو الاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا.

-التحديات:

-اعتبار الإرهاب عمل يقترن بالعنف ويرتبط بالطبيعة العنفية الصراعية لدى البشر وبالتالي استمراره مع استمرار البشرية.

-الدعم الإيديولوجي والمادي من جهات أجنبية للجماعات المتطرفة من أجل زعزعة الاستقرار السياسي.

-استمرار الاحتجاجات عن الأوضاع غير المقبولة خاصة ضد الجماعات العرقية أو اثنية أو لغوية أو دينية.

-عدم فعالية هيئة الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب البارجة وإلى غاية يومنا هذا.

-إذكاء العنف المضاد الذي تمارسه أمريكا ضد دول لا تساير سياستها: العراق، أفغانستان (الحرب الاستباقية او الوقائية ضد الإرهاب)

-حصول واستخدام المجموعات الإرهابية للأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية.

سادسا: قضايا استراتيجية ودولية معاصرة

يعرف الوضع الراهن تنامي الأزمات والكوارث التي تواجه العالم نتيجة لعدم وجود رؤية استراتيجية ذات أبعاد ودلالات مستقبلية قادرة على التنبؤ لبعض المؤثرات المستقبلية، ومن ثم يجب استخدام كل القدرات والجهود المادية والمعنوية لمواجهة ذلك، وقد أدى ذلك إلى تعاظم التحديات العالمية للأمن الدولي وتعدد القضايا الاستراتيجية التي تستوجب وضع استراتيجيات شاملة وفرعية قادرة على تقويض تلك التحديات ومعالجة المشكلات التي تعترض الأمن في بعده الدولي والعالمي. ومن بين هذه القضايا الأمن البيئي الدولي والأمن الصحي الدولي.

أولا: الأمن البيئي الدولي:

منذ انتهاء الحرب الباردة وقضايا البيئة تفرض نفسها على الأجندات العالمية لاسيما ما تعلق بارتفاع درجات الحرارة، تغير أنماط الاستهلاك، زيادة استهلاك الموارد الطبيعية وانتشار العديد من التحديات البيئية العالمية مثل انبعاث غازات الدفيئة، ظاهرة التغير المناخي، تقلص طبقة الأوزون، الأمطار الحامضية وحركة النفايات السامة وغير المشروعة عبر الحدود الدولية وتلوث الأنهار والبحار العالمية والصراع على الموارد، وهو ما أدى إلى أمننة التحديات البيئية. وفي ظل عولمة القضايا البيئية وتداخلها لم يعد بإمكان الدولة الواحدة معالجتها ومنه الاتجاه إلى مفهوم الأمن البيئي الدولي.

إن ربط المسائل البيئية بالأمن واعتبارها تهديدا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد يشكل إحدى المجالات الهامة في دراسات الأمن الدولي التي تطورت في ظل توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليتضمن تحديات تتعدى التهديد الدولاتي العسكري، وكونه يرتبط بالنشاطات المؤثرة على المحيط الوطني والعالمي وكل إضرار به هو إضرار بالبشرية وقد استفاد كثير من المدافعين عن البيئة من توسيع مفهوم الأمن ليضعوا قضايا تدهور البيئة والمحيط الإيكولوجي ضمن أجندة التحديات العالمية للأمن الدولي التي تحتاج إلى جهد جماعي لكل الفواعل الأمنية للحد من تأثيراتها السلبية.

ومن بين أسباب اعتبار القضية البيئية قضية أمنية أنها تتعلق بالوجود الإنساني (الحاجة إلى الغذاء والماء والموارد من أجل العيش) ويمثل التلوث واستنفاذ الموارد تحديا للإنسانية. أضف إلى ذلك الضرر الذي يصيب البيئة؛ والذي قد يؤدي إلى صراعات عنيفة مثل الصراع على الموارد خاصة النادرة منها وإجبار الشعوب على النزوح من مكان إلى آخر على مستوى الدولة الواحدة.

إن الأمن البيئي يرتكز إلى أساسيين هما **التهديدات الطبيعية** المتمثلة أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين وذوبان الجليد والفيضانات والجفاف والتصحر، و**التهديدات الاجتماعية** التي تتمثل في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها وهو ناتج عن مختلف نشاطات الإنسان كالتلوث والمواد الكيميائية واستنزاف الموارد. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق حول مضامين هذا البعد الأمني إلا أن ذلك يتطلب تضافر الجهد الجماعي الدولي للسيطرة على مؤثراته لانعكاسها سلبا على مستقبل الإنسانية.

ثانيا: الأمن الصحي الدولي:

إن انتشار الأمراض الوبائية بشكل سريع وتفاقم أضراره يعد أحد سمات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق يقول مدير منظمة الصحة العالمية:" إن هذه الأمراض لا تعرف الحدود، وهنالك حاجة ملحة لمواجهة تهديدات الصحة العامة على مستوى العالم، كما إن السفر وانتقال البضائع قد تخطى كل

التوقعات، ومن ثم لابد من التأكيد على عالمية هذه التحديات الناتجة عن هذه الأمراض وضرورة بذل الجهود العالمية المشتركة لمواجهتها".

ومن أهم الأمراض الفتاكة مرض سارس الذي ظهر في الصين ثم انتقل من إنسان إلى آخر في عام 2003 وأدى إلى وفاة عدد كبير من الأشخاص. وتكمن خطورة هذه الأمراض في أنها تنتقل من الحيوان إلى الإنسان وتسبب له إصابات بدرجات متفاوتة تؤدي إلى الوفاة، ثم شهد انتشارا واسعا في بلدان جنوب شرق آسيا كونها مكان التوطن، واتصف ذلك بصفة العالمية لوصوله إلى قارة أوروبا وأمريكا الشمالية وهو ما أدى إلى تصاعد معدل الإصابات والوفيات على المستوى العالمي، أضف إلى ذلك مرض أنفلونزا الطيور، فعلى الرغم من قلة عدد المصابين إلا أن معدل الوفيات بالنسبة إلى المصابين كانت مرتفعة جدا ما جعل منه تحديا عالميا للأمن الصحي الدولي.

تعود فكرة الانتشار السريع إلى التغير الذي يميز البيئة الدولية الجديدة (تزايد وتطور عملية الانتقال السريع للأشخاص والسلع والخدمات) وهذا ما دفع بالمتخصصين في الدراسات الاستراتيجية إلى اعتباره فرعا من فروع الأمن الدولي في القرن الحالي. أضف إلى ذلك التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أسهم في توفير الوسائل المتقدمة لانتقال الأشخاص الذين يحملوا بعضهم الأمراض والفيروسات مما يتسبب بنقل الأمراض الوبائية إلى المجتمعات التي ينتقلون إليها كما تؤدي التغيرات المناخية والجفاف والتصحر إلى تسريع عملية انتقال الأمراض لاسيما الرياح الجافة، وهو ما يجعل من الصعوبة بما كان حصر المناطق المصابة.

وعلى الرغم من تطور القدرات العلمية الطبية في العالم إلا أن الأمراض الوبائية في تزايد كبير وتهدد الإنسان ويجعل العالم يواجه مجموعة من التهديدات والتحديات في هذا المجال أهمها: حداثة هذه الأنواع من الأمراض وقدرتها على الانتشار السريع لتوافر البيئية المواتية خاصة ما يتعلق بتعاظم حركات السكان على مستوى العالم في ظل التقدم في وسائل النقل والمواصلات والتغيرات المناخية الكبيرة التي يشهدها العالم والتي تساعد على نمو وانتشار الأمراض وقدرتها على تطوير سلالات جديدة لها مثل ما هو حاصل مع وباء كورونا: كوفيد 19 تفوق سرعة إيجاد اللقاحات التي تتلاءم مع السلالات الجديدة.

إن هذه الأمراض لا يمكن معالجتها دون تشييد البيئة الصحية في المناطق التي تساعد على ظهور هذه الأنواع من الأمراض ومشاركة المعلومات والإجراءات الدولية بين الدول والمنظمات المتخصصة الهادفة إلى تقويض هاته التحديات.

سابعا: تحديات الأمن الدولي في ظل التحولات الراهنة:

يعد التقدم في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي والتطور في مجال الأسلحة بنوعيها التقليدية والحديثة بالإضافة إلى التغير المناخي وغيرها من المتغيرات موضع اهتمام الدراسات الاستراتيجية؛ نتيجة لعدم قدرة الدولة على التحكم في التحديات العالمية للأمن الدولي لاسيما غير التقليدية مع عدم قدرتها على مواكبة تزايد المؤثرات لتضارب المصالح واختلاف الرؤى الضرورية لمعالجتها، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

أولا: التحديات السياسية العالمية

تشكل عائقا في بلورة رؤية عالمية مشتركة للأمن الدولي بالشكل الذي يتناسب مع حجم التحديات الموجودة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

-هيكلية النظام السياسي الدولي: وجود نظام دولي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية لامتلاكها مقومات القوة الشاملة التي مكنها من صياغة القرار السياسي الدولي أدى إلى ظهور العديد من القوى الدولية الفاعلة التي تحاول مشاركة أمريكا في القرار السياسي الدولي والحيلولة دون انفرادها بذلك.

-التنظيم الدولي: يعد التنظيم الدولي أداة مواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي، إلا أن منظمة الأمم المتحدة التي تنتمي إليها كل الدول ذات السيادة تتعرض لتحديات موضوعية وذاتية أدت إلى تحجيم دورها في مواجهة التحديات العالمية، وهو ما يستدعي ضرورة إصلاحها بشكل تستجيب فيه لمتطلبات القرن الحالي بكل تحديات.

-اختلاف التوجهات والرؤى بين دول الشمال ودول الجنوب: بما أن الأمن الدولي شامل وعالمي الإطار والنطاق، فإن التحديات لها القدرة على الانتقال من مكان إلى آخر في فترة زمنية معينة نتيجة لتغيرات التي وفرتها البيئة الدولية الجديدة، وهو ما يجعل أمر مواجهتها يتطلب وضع استراتيجيات لقواعد وقوانين الأمن الدولي تشترك فيها كل الدول دون استثناء بحيث لا يكون فيها تحجيم لدور عالم الجنوب في كل المجالات وهو ما يؤدي إلى توافق الخيارات. مثال ذلك ترى دول الشمال أن سبب التراجع في مجال الأمن البيئي هو دول الجنوب التي لم تستطع تطوير رؤية استراتيجية في حماية البيئة وممارساتها، وبالمقابل ترى دول الجنوب أن دول الشمال هي المهدد الرئيس لمستقبل الأمن البيئي بفعل ممارسات الدول الصناعية وانبعاث الغازات وارتفاع درجة الأرض وعدم التزامها بالاتفاقيات المتعلقة بذلك.

ثانيا: التحديات العسكرية:

لقد توسعت تأثيرات وقضايا الأمن العسكرية نتيجة للتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية مع بداية الألفية الجديدة وصاحب ذلك تغير في المفاهيم والنظريات ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

-حروب النانوتكنولوجي: لقد تغيرت النظرية العسكرية بسبب التغير في نمط الحروب وانتقالها من حروب العصر الصناعي إلى حروب التكنومعلوماتية، وأساس ذلك هو عامل المعرفة، وعليه تعد الطائرة بدون طيار إحدى التحديات التي تواجه الأمن العسكري الدولي.

حديثا تقود الاستراتيجيات العسكرية الجديدة والثورة في الشؤون العسكرية إلى كسب المعارك قبل وقوعها أو في الساعات الأولى من وقوعها؛ أين يستطيع قادة الجيوش تقرير مجرى الحرب وقيادتها وهم في مقر قيادتهم أمام شاشات تلفزيونية أو حاسوبية كبيرة تنقل لهم صورا عن أهداف العدو الاستراتيجية التي يمكن توجيه ضربات مدمرة لها بمجرد النقر على مفاتيح تطلق الصواريخ الموجهة من البحر والفضاء وإصابة الأهداف بدقة بالغة، بالإضافة إلى تعطيل أجهزة اتصالات العدو وإداراته بأشعة الليزر المنطلقة من أقمار صناعية تدور حول الأرض.

-أسلحة الدمار الشامل: على اختلاف تنوعها النووية، البيولوجية، والكيميائية يعد العمل على اكتسابها أو زيادتها من التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي مع إمكانية وصول هذه الأسلحة للفاعلين غير الدول

لأن مخاطرها تنعكس على الإنسانية جمعاء، وعليه يجب ضمان اتساق المعايير الحاكمة لها عبر توحيد التعامل معها بشكل ينصف المعاهدات الدولية.

-تنامي دور ومهام الشركات الأمنية العالمية الخاصة: تعد هذه المؤسسات أحد أبرز التحديات العسكرية العالمية للأمن الدولي نتيجة لقيامها بأعمال تقع في صميم واجبات الدولة التي لها حق احتكار القوة المسلحة بشكل مشروع ولا تخضع هذه الشركات لأي قوانين سواء قوانين الدولة المرسلة أو المستقبلة لأعمالها لأنها ترتكز على تجنيد المرتزقة وإرسالها إلى القتال في مناطق مختلفة لاسيما مع تزايد الصراعات في العديد من مناطق العالم، وعلى الرغم من عدم الاعتراف الأممي بها إلا أنها تتعامل معها بوصفها أمرا واقعا نتيجة لتدعيم الدول الكبرى لها مثل أمريكا، بريطانيا وفرنسا.

-تزايد انتشار الأسلحة الخفيفة: تسهم هذه الأسلحة في ارتفاع نسب الجريمة المنظمة لارتباطها بتحقيق مصالح الدول الكبرى واعتبارها كأحد الموارد الاقتصادية لدخلها القومي من خلال بيعها إلى الدول والفاعلين العسكريين من غير الدول بطرق شرعية وغير شرعية لاسيما في قارتي آسيا وإفريقيا، نتيجة للمشاكل العديدة أو حتى داخل الدول بسبب الحروب الداخلية وتصارع الإيرادات.

ثالثا: التحديات التكنومعلوماتية:

هناك مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالتحديات التكنومعلوماتية للأمن الدولي في القرن الحالي أهمها استخدام المعلومات كأساس لتحقيق النصر على الخصم، وأداة اقتصادية نتيجة الابتكار التكنولوجي والحيلولة دون وصول الخصم لمنظومة المعلومات الخاصة بالدولة وأيضا الاختراق المعلوماتي للخصم لمعرفة حقائق أسراره في كل المجالات، ومن أبرز التحديات ما يلي:

-حروب المعلومات الحديثة: تتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحروب التي يتم القيام بها من خلال أجهزة الحاسوب وشبكة الأنترنيت. وهي تشمل إجراءات هجومية لإلحاق الضرر بنظم معلومات الخصم، وإجراءات دفاعية لحماية النظم الخاصة بالمهاجمين، وبذلك أصبحت حرب المعلومات تأخذ بعدا جديدا من العمليات العسكرية في الحروب الحديثة. ويقصد بحرب المعلومات تعجيز العدو عن طريق تدمير نظم الحاسوب وشبكات الاتصال وقواعد البيانات الخاصة به وبنيته الأساسية ومؤسساته الاستراتيجية.

وقد أدت إلى ظهور مصادر جديدة لتحديات الأمن الدولي تمثلت في القوة الافتراضية القادرة على ممارسة التأثير باستخدام أدوات شن الحرب. وأصبح الفضاء الإلكتروني يستخدم للقيام بحروب غير تقليدية عن طريق الهجمات الإلكترونية وإطلاق فيروسات الحاسوب والتجسس الإلكتروني عن طريق الاختراق المباشر لشبكة المعلومات مما أدى إلى ظهور مصادر جديدة لتحديات الأمن الدولي مثل التخريب الاقتصادي، الجريمة، الحرب الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني. وبذلك أصبح الأمن الإلكتروني أحد التحديات العالمية، وأدى إلى تقسيم العالم إلى عالمين أولهما حقيقي والثاني افتراضي يصعب السيطرة عليه.

-شبكة المعلومات الدولية والقرصنة الإلكترونية: يتحكم المتغير التكنولوجي في مختلف التفاعلات المدنية الدولية بكل مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية كون شبكة المعلومات الدولية تؤسس مجتمعا افتراضيا تستند العلاقات فيه على النمط الشبكي الأفقي الذي يتساوى فيه الأفراد في الحقوق (في الانضمام او الانسحاب) وأدت إلى زيادة نظم جديدة للمعلومات في فضاء إلكتروني تغيب فيها سلطة الدولة ولذلك آثار على علاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها. ومثال ذلك الحرب المدنية الإلكترونية ضد الحكومات والمنشآت الاقتصادية والصناعية وإمدادات الطاقة، أضف إلى ذلك الجرائم والقرصنة الإلكترونية التي أصبح المجتمع الدولي حيزا لها، وبذلك انعدمت خصوصية المعلومات المدنية الرسمية وغير الرسمية وهو ما يهدد الأمن الدولي.

-الإعلام المجتمعي: لقد أدى إلى ترسيخ الصورة النمطية السائدة لبعض الشعوب في العالم وأصبحت ثقافة الصورة اليوم إحدى المتغيرات الحاكمة في بناء المواقف والتوجهات الفكرية لصناع القرار في العالم؛ فقد

يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات خاطئة تهدد مستقبل الإنسانية، لأن التغير في الإدراك على أسس خاطئة نتيجة قوة الأدلة الدافعة باتجاه معين قد تشكل إحدى التحديات العالمية للأمن الدولي.

رابعا: التحديات البيئية:

يحظى الاهتمام البيئي باهتمام مركزي في الدراسات الاستراتيجية في القرن الحالي؛ لأنه يتعلق بالإجراءات والسياسات المفروضة لحماية وسلامة الظروف المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي، لذلك فهو يمثل تحديا كبيرا للأمن الدولي:

-الاحتباس الحراري: ترتبت عنه تداعيات على البيئة نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض ومنه التغير المناخي نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت منذ القرن الثامن عشر، واشتدت نتيجة لتزايد الأنشطة الصناعية وتطور التكنولوجيا الضارة بالبيئة وزيادة استهلاك البشرية للموارد الطبيعية والسطحية وارتفاع متوسط عمر الإنسان إلى ما يزيد عن 35 سنة.

-التلوث البيئي: وهي مشكلة ليست بالجديدة لكنها عرفت زيادة في الكم والكيف في القرن الحالي لتعديه الحدود السياسية للدولة الواحدة بسبب التقدم التكنولوجي وأضرار القطاع الصناعي. ومثال ذلك تلوث البيئة المائية نتيجة أسباب مختلفة أهمها استخراج الوقود الأحفوري وتسرب النفط وحرق المخلفات الصناعي.

-الأمن المائي العالمي: إن تعاظم تحديات الأمن المائي في القرن الحالي ناتجة عن تضاعف عدد السكان والتغيرات المناخية وهو ما يهدد الأمن والاستقرار على المستوى العالمي. ويتطلب بناء استراتيجيات عالمية متكاملة قادرة على تشخيص التحديات وبناء استراتيجيات وسناريوهات المواجهة.

-ارتفاع مياه البحار والمحيطات: يعد ارتفاع مستوى البحر والمحيطات من التحديات العالمية للأمن الدولي ذات التداعيات المستقبلية؛ لأنه قد يؤدي إلى كوارث تمس بالدول الساحلية والموانئ البحرية العالمية، وهو ما يؤدي هجرة السكان.

خامسا: التحديات الحضارية

نتيجة لتعدد الحضارات واختلاف الأهداف، واستنادا لعوامل القوة الذاتية والموضوعية تم فرض إرادة إحداها على الأخرى، وربط الحضارة بالأمن القومي بدول أو مجموعة من الدول، ومواجهة الحضارات المضادة أدى إلى بروز الأمن الحضاري الذي يمثل تحديا كبيرا للأمن الدولي من خلال:

-البنى الفكرية الحضارية: إن الفروقات الثقافية ستتحكم في شكل النظام الدولي على المدى المستقبلي. وقد بدأ ذلك مع طرح فوكوياما لفكرة نهاية التاريخ وسيادة النموذج الغربي قياما وسلوكا، ثم جاء بعده صامويل هنتنجتون ليتجاوز ذلك بصدام الحضارات واعتبار القرن الحادي والعشرين قرن الصراع الثقافي الحضاري واعتبار الدين هو المحرك الأساس لمختلف التفاعلات بين الحضارات، وحدد الصراع الحتمي الذي سيكون بين الحضارة الإسلامية والكونفوشية من جهة، والحضارة الغربية من جهة ثانية.

-العولمة الثقافية: ساهمت العولمة الثقافية في تغيير هوية الشعوب والقضاء على الخصوصية الثقافية والاندماج في الحضارة الغربية، وهو ما انعكس على الهوية والولاء، وأصبح التحدي في تحسين الأمن الحضاري باستخدام كل الوسائل المادية والمعنوية العادات والتقاليد ومختلف المقومات الثقافية من الاختراق لاسيما في زمن تواجه فيه المواطنة التي ترسخت في العديد من الدول تحدي المواطنة العالمية، التي أصبحت من التحديات التي تواجه الإنسانية لتجاوزها إطار الدولة الوطنية، وتعمل على تغيير مدركات الشعوب والأمم. وهو ما قد يؤدي إلى الحروب والنزاعات ذات الطابع الحضاري أو الديني، وقد يكون من طرف الفاعلين من غير الدول.

سادسا: التحديات الإنسانية العالمية:

يرتبط مفهوم الأمن الإنساني بالإنسان بعد نشر دراسات عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق الذي أكد على ضرورة التركيز على أمن الأفراد بدلا من أمن الدولة. ويؤسس المفهوم في الدراسات الاستراتيجية والأمنية لمعرفة الأشياء الضرورية في حياة الإنسان، إلا أن هناك متغيرات ساهمت في تصور الأمن الإنساني نتيجة لمختلف التهديدات التي يتعرض لها.

-الصراعات الداخلية ذات البعد الإقليمي والدولي: تشير إلى تلك الصراعات الداخلية التي تمتد إلى دول أخرى نتيجة الترابط في الهوية وما تحدثه من تغييرات على مستوى الإمكانيات المجتمعية والطاقات البشرية والموارد وتعطيل عملية التنمية. أضف إلى ذلك الظلم وعدم المساواة وتزايد الفقر وتراجع التعليم.

-تزايد الهجرة العالمية: يعود ذلك إلى الأزمات والحروب ومختلف المشاكل الأمنية سواء كان ذلك في هجرات جماعية ومثالها دول الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي سواء بطرق شرعية من خلال تقديم طلبات اللجوء الرسمية وبطرق غير شرعية عبر البحر الأبيض المتوسط أو الطرق البرية غير خاضعة للرقابة الرسمية، أضف إلى ذلك الهجرة الشرعية وغير الشرعية الناتجة عن أسباب إرادية أو غير إرادية بهدف الوصول إلى بيئة مواتية للعيش، وبذلك تعد أحد الحاجات الإنسانية يتطلب الأمر إيجاد الحلول لتقويضها.

-انتشار الأمراض الوبائية: إن انتشار الأمراض الوبائية في زمن قصير يؤدي إلى أضرار كثيرة تتمثل في ارتفاع عدد الضحايا، وهو الأمر الذي لا يمكن مواجهته بشكل منفرد يتطلب التعاون الشامل لكل القطاعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمستوياتها الثلاث الوطني، الإقليمي، والدولي ومثال ذلك ظهور مجموعة من الأمراض الوبائية ذات السلالات الجديدة التي لها القدرة على تغيير أطوارها وذات خصائص تختلف عن سابقاتها بالشكل الذي يجعل المجال الطبي غير قادر على التوصل إلى ابتكار اللقاحات الطبية المضادة للقضاء عليها او الحد من انتشارها.

وعلى اعتبار أن هذه الأمراض لا تعرف الحدود فإن استراتيجية المواجهة تتطلب تضافر جهود كل دول العالم مثالها مرض الإيبولا الذي انتشر في افريقيا سنة 2014 ومرض السارس سنة 2003، وفي القرن الحالي هناك قدرة على الانتشار السريع للأمراض الوبائية والوصول إلى معظم مناطق العالم مما يشكل تهديد جديد للأمن الدول بشكل عام والأمن الصحي بشكل خاص.

سابعا: التحديات الاقتصادية العالمية:

يتميز الاقتصاد العالمي بالتحول السريع لمؤثراته المختلفة وترابط التحديات الناجمة عنه التي تترك آثارا في مجمل العمليات الاقتصادية الدولية. ومن أهمية البعد الأمني في الاقتصاد جاء مفهوم الاقتصاد الدولي للدلالة على التحديات والتهديدات الاقتصادية العالمية، ومن أبرزها:

- أمن الطاقة العالمي: يرتبط ذلك بتغير البيئة الاستراتيجية الدولية مع بداية القرن الواحد والعشرين؛ أين تم وضع استراتيجيات تهدف إلى ضمان التفوق في مجال الطاقة العالمية لاسيما في ظل الاستهلاك العالمي وحالات التنافس والصراع في أغلب مناطق العالم. كما أن النظرية التقليدية الاستراتيجية المتمثلة في أن من يمتلك القدرة على السيطرة على مصادر الطاقة العالمية لاسيما ذات المخزون الاحتياطي الكبير يوفر لها القدرة على التحكم في أسواق الطاقة العالمية، ويؤدي الى فرض الإرادة على القرار السياسي الدولي. ويرتبط تنامي الاهتمام العالمي بالطاقة إلى زيادة الازمات والتوترات على المستوى العالمي، أضف إلى ذلك القرصنة البحرية التي أصبحت تحديا بالغا لاسيما في المحيط الهندي وخليج عدن.

-الأمن الغذائي العالمي: يعد أحد التحديات العالمية وهو يشير إلى إمكانية حصول الناس على الغذاء الكافي والآمن في كل الأوقات وفي ظروف صحية سليمة، وهو يعد حاجة إنسانية عالمية أساسية، فهو أحد مشاكل القرن الحادي والعشرين لاسيما في الدول النامية وتحذير العلماء من مشكلة المجاعة في العالم وهو ما يستوجب وضع استراتيجيات كفيلة قادرة على تحقيق متطلباته بما يتناسب مع زيادة السكان كما وكيفا.

-الشركات متعددة الجنسيات: تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات رؤوس أموال ضخمة ولها استثمارات وعمليات تجارية في مختلف مناطق العالم، ولها القدرة على التأثير على العمليات الدولية السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية. إلا أن سياساتها تتجاوز الدور الإيجابي إلى ممارسات خطيرة تفوق إمكانات الدولة الوطنية كونها تسيطر على التكنولوجيا والاقتصاد العالميين؛ خاصة وأنها نشطت في القرن العشرين في مجال إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل من خلال تدويل الإنتاج وإعادة توطين الصناعات والخدمات والأموال والإعلام على المستوى العالمي، وتعمل على تغيير وعي الشعوب وخلق مطالب واحتياجات وقيم استهلاكية تتجاوز إمكانات شعوب العالم النامي.

-القرصنة البحرية: هي مشكلة قديمة تتنوع أساليبها وأسبابها، إلا أنها تعاظمت في الوقت الحالي نتيجة الترابط الوثيق بين التقدم العلمي والحجم الكبير لحركة السلع والبضائع في البحار، وهو ما يجعل أمر ضبط حركتها والسيطرة على تحدياتها امرا صعبا. وهي تمس بالدرجة الأولى حركة الملاحة البحرية أين تقوم مجموعات مسلحة بإخضاع حركة الملاحة البحرية لإراداتها ومصادرة حمولة السفن التجارية أو اختطاف البحارة أو المطالبة لفدية لإطلاق صراحهم أو أي عمل ينتهك القانون الدولي للبحار من قبل الفاعلين من غير الدو، وبذلك تعد من الجرائم الدولية الخطيرة التي باتت تشكل تهديدا للمجتمع الدولي.

إن مواجهة كل التحديات العالمية للأمن الدولي تتطلب الفحص الشامل لمقتربات وتجارب الماضي وتوظيف معطيات الحاضر لوضع مشاهد مستقبلية تراعى فيها الرؤية الاستراتيجية الشاملة على اعتبار أن الأمن الدولي يتسم بشمولية المعطيات.

إن التحديات الأمنية سواء الدولية أو العالمية تفرض ضرورة تكامل المستويات الأمنية المتعددة على اعتبار أن الأمن يرتكز إلى تقسيم الدوائر الأمنية الثلاث، أولها الدائرة الأمنية الوطنية، وثانيها الدائرة الأمنية الإقليمية، وثالثها الدائرة الأمنية الدولية مع خصوصية كل دائرة بالفرص التي تقدمها في هذا المجال ومنه فإن الأمن الدولي هو عبارة عن مجموعة مستويات أمنية متعددة ومترابطة مع بعضها وتؤثر في بعضها البعض.

على المستوى الوطني، تتمثل فرص التفاعل الأمني فيما يلي:

-توافر قيادة سياسية مستنيرة ومدركة لطبيعة التحديات الطبيعية للأمن الدولي.

-اعتراف الدول بحجم التأثيرات المستقبلية للتحديات الأمنية وضرورة توفير التشريعات الوطنية اللازمة التي تتلاءم مع تلك التحديات.

-تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان.

-القدرة على توظيف القدرات والموارد بالشكل الأمثل.

على المستوى الإقليمي، ونتيجة لتجاوز التحديات الأمنية الحدود الوطنية للدول بانتقالها إلى المجال الإقليمي وهو ما يتطلب تفاعل حقيقي بين الدول المشكلة لذلك الإقليم، وهو ما يمنحها فرص داعمة لأمننة الإقليم في مواجهة التحديات الأمنية مثل"

- توافر التجانس في الرؤى والتوجهات الإقليمية.

-مأسسة المنظمات الإقليمية المتخصصة.

-وضع استراتيجية التكامل الإقليمي التي تحدد الأولويات المستقبلية للإقليم، وهو ما يضمن توافر الإرادة الجماعية لتطبيقها ومثال ذلك المؤتمر العربي الإفريقي.

على المستوى الدولي، تحوي هذه الدائرة الأمنية الدولية تعقيدات كبيرة وتغيرات متنوعة كما ونوعا، وهو ما يتطلب الارتقاء بمستوى التفكير الاستراتيجي لقادة العالم على اعتبار أن هذه الدائرة هي الأوسع والأشمل. وتتطلب توضيح الرؤى والاقتراب من جوهر الأمن الدولي، ويتم تفعيل ذلك انطلاق من:

-الإدراك العالمي لحجم التحديات الأمنية في القرن الحالي.

-تحمل الدول القادرة للالتزامات الدولية وأداء الواجبات كونها الفاعل الرئيس في البيئة الدولية لاسيما الأمنية والاستراتيجية منها.

-تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة على اعتبارها أن الأشمل والأكثر تمثيلا للدول لتتمكن من بلورة رؤية عالمية مشتركة لمواجهة التحديات العالمية.

-تكامل الدوائر الأمنية الثلاث وتقسيمها وفقا للدلالة الخصوصية يضمن نوعا من الكفاءة في مواجهة التحديات.